خمار ولا يمنع مثل هذا احد واقول ان كون الحمرا بين من العقار
ليس بحسب اصل الوضع كما نحن فيه وانما هو بحسب عدم علم
المخاطب بمعناه الموضوع له ومراد المصنف انما هو البيان وعدمه
بحسب اصل الوضع قوله كما لا يكون زيد من قولك هذا
زيد يفعل كذا توكيدا لذلك الاشارة بذلك الى العلة [illegible]
واللام فيه للتعليل لا معدية للتوكيد اى لاجل ان التوكيد
لا يكون ابين من المؤكد امتنع ان يكون زيد من قولك هذا
زيد يفعل توكيدا لان العلم ابين من اسم الاشارة وفي الشرح
قد يمنع ان امتناع التوكيد فى نحو هذا زيد يفعل لما ذكره ويقال
انما امتنع لان هذا تاكيد لفظى وهو اعادة اللفظ بعينه
او تقويته بمرادف له وهذا زيد ليس كذلك فان زيدا
ليس لفظ هذا ولا مرادفا له واقول لا فرق فى المعنى بين
ما قال الشارح وما قال المص لان عدم المراد فيه بينهما ليس الا لان
اسم الاشارة مبهم بحسب الوضع وزيد معين بحسبه والا
فالمستعمل فيه لفظ الاشارة هنا هو نفس ما وضع له لفظ زيد
قوله ولا خبر المحذوف اى ولا يكون كذلك خبر المحذوف
لما يؤدى اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله ففى عبارته
تسامح لان ظاهرها ولا يكون مثل خبر المحذوف وهو غير مراد
وفى الشرح ان اراد انه لا يكون ارتباط اصلا فليس كذلك لان
الارتباط بحسب المعنى حاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول
الفعل من قال الذين من قبلهم وكذلك خبر مبتدا محذوف اي
الشان كذلك ثم استونف بقال الذين من قبلهم بيانا وتفسيرا
للشان وان اراد انه لا يكون ارتباط لفظى فلا يضر مع حصول
الارتباط المعنوى انتهى واقول بعد تسليم صحة هذا
الارتباط الذى لم يسبق اليه وجواز حمل هذا النظم الشريف
عليه انه اراد الارتباط اللفظى وعدمه مخل بالفصاحة فلا
يحمل عليه ما هو اعلى درجات البلاغة قوله قلت مثل
بدل من كذلك او بيان يريد ان مثل مع ما اضيفت اليه بدل
من كذلك او بيان له وهذا كله على القول باسمية الكاف

بدليل

بدليل قوله فيما بعد او الكاف مبتدا وهو قول الاخفش والفارسي
وجماعة وعلى القول بعدم اشتراط التعريف فى عطف البيان وجواز
ان يكون البيان والمبين نكرتين فان مثلا نكرة ولو اضيفت الى معرفة
قوله ومثل بمنزلتها فى مثلك لا يفعل كذا يعنى انه نفى الفعل
عن مثل واريد نفيه عن المضاف اليه لان المراد لا يعلمون قولهم
قوله والخامس التوكيد وهو الزيادة قال التفتازانى
عند قول صاحب الكشاف فى سورة البقرة اى ومثل ذلك
الجعل العجيب جعلناكم امة وسطا يريد ان ذلك اشارة الى المصدر
الفعل المذكور بعده لا الى جعل اخر فقصد لسببه هذا الجعل
فيه على ما يتوهم من ان المعنى ومثل جعل الكعبة قبلة جعلناكم
امة وسطا واذا تحققت فالكاف مقحم لما كاللازم لا يكادون
يتركونه فى لغة العرب وغيرهم انتهى قوله فيلزم المحال
وهو اثبات المثل قال التفتازانى فى حاشية العضد لان النفى
يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد احد يدل
ظاهرا على ان لزيد ابنا وان كان يحتمل ان يكون نفى المثل
له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من
قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفى مثله بعلى قطعى قوله
ولانهم اذا بالغوا فى نفى الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا
هذا عطف على قوله اذ لو لم تقدر زيادة تعليل اخر لقول الاكثرين
تقديرا لانه ليس شى مثله الا انه غير منظور فيه الى الكاف زائدة
والاول منظور فيه الى ان الكاف زائدة ذلك فسقط الاعتراض بان
هذا التخريج انما يكون على القول بعدم الزيادة وهو القول
الثالث الذى سيذكره وحصل جواب السؤال عن ان قوله ولانهم
اذا بالغوا عطف على ماذا قوله وقيل الكاف فى الاية غير زائدة
المحققون على ان الاية من باب الكناية وبينوا الكناية فيها
بوجهين احدهما انه نفى للشى بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم
نفى الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازم
لانه لا بد لاخ زيد من اخ هو زيد فنفى هذا اللازم والمراد نفى
ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو

Copyright © King Saud University